

المدير العام للجهاز المركزي للإحصاء (١٥)

دورات تدريب ١٥٠ ألف عداد للمشاركة في التعداد العام للسكان

٦٠ مليون دولار لتغطية النفقات ووزارة البلديات وامانة بغداد دور في انجاز العملية



اصدار بطاقات خاصة ب(البدو) ولا بد من معالجة مشكلة (البدون)

بتوصيات دولية قائمة حول تنفيذ بعض الاعمال الكبرى ومنها التعداد العام للسكان ونحن نعمل بتوصيات برامج الامم المتحدة المعتمدة وهناك برنامج متخصص بالانشطة السكانية هو برنامج (unfba) للامم المتحدة ودول العالم تسعى لكي تؤكد موضوعيتها في تنفيذ هذه التوصيات ونحن مع هذا التوجه مع ملاحظة خصوصية العراق والوضع الامن فيه.

واضاف ان التشريع القانوني صدر في الشهر الرابع من العام الحالي حيث تشكلت لجنة تضم في عضويتها (١٧) وكيل وزارة لها علاقة مباشرة بعملية التعداد وهناك (٦) لجان رئيسية في محافظة بغداد (لجنة فنية ولجنة تهيئة الخرائط ولجنة تدريب الكوادر الميدانية ولجنة عد الجاليات ولجنة عد الاجانب في العراق اضافة الى اللجنة الاعلامية).

واكد العقاب ان هناك (٢٩) لجنة رئيسية شكلت وبارشرت اعمالها منذ شهر ايار الماضي فضلا عن وجود هيكل متكامل في كل محافظة ينتهي بالاقضية والنواحي والقضبات من اللجنة العليا وانتهاء بصغر تشكيل.

وللضروورات بدأت فكرة اجراء تعداد يشمل العراق بأكمله ودون استثناء الا ان الموافقات الدولية جاءت متأخرة في الشهر الخامس من العام

الحالي في حين كنا مخططين للمباشرة فيها نهاية عام ٢٠٠٣ وبذلك اصبح هناك ضغط مباشر لفعاليات التعداد وانجزنا الكثير من مستلزمات نجاح العملية.

وهناك استمارة اخرى تسمى (استمارة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية) وستملأ بعد يوم العد ياسبوعين وستؤخذ عينه عشوائية بحجم ١٠٪ عدد الاسر والهدف منها جمع

وكذلك سؤال عن الطائفة واذيف سؤال عن رقم البطاقة التمييزية لضمان الدقة والمصادقية مشرطاً بذلك وجوب احضار احدى البطاقات التعريفية للمواطن.

واضاف العقاب ان استمارة التعداد حملت (١٤ سؤالاً) منها (الاسم الثلاثي واللقب والديانة والقبومية والموايد والمستوى الدراسي والمهنة)

بيانات تصلح ان تكون مؤشرات للمخططين ومتخذي القرارات تتعلق بالاسئلة التفصيلية بالنشاط الاقتصادي والبطالة وحالة الخسوبة للمرأة العراقية وكذلك عن الإقامة وحركة الهجرة وعن حالات العوق واسئلة تفصيلية اخرى عن السكن والاحوال المعيشية.

وتابع القول: هناك استمارة وثالثة هي (عد البدو) الذين يوجدون في مناطق محددة وعادة توضع خطة منفصلة لطبيعة الاسئلة المطلوبة وكيفية حصر تلك المناطق في عملية التعداد والتي تبدأ قبل التعداد بأسبوع كي تنتهي مع اليوم المخصص للعد الميداني وسيوزع (البدو) بركات خاص للذين تمت عملية عددهم من قبل. فضلاً عن وجود خطة عملية لاجراء عملية التعداد للجاليات العراقية ولدينا

لجنة مشكلة لهذا الغرض ولدينا ممثلون عن وزارة الخارجية ووزارة المهجرين وجهات اخرى.

١٨ ألف مدير قطاع ويرى الدكتور العقاب انه يجب توفير قاعدة عريضة من الملاكات في جميع المحافظات وقد هيأنا (١٨) الف مدير قطاع وتمت تسمية هذه الاعداد من قبل وزارة التربية التي تعد من انجح التعدادات التي تتولاها الملاكات التدريسية والتعليمية واغلب ال(١٨) الف هم من مديري المدارس والمدرسين التربويين وقمنا بتدريبهم في محافظة بغداد واعتبروا نواة للقاعدة الكبيرة. وتم تنفيذ ممارسة ميدانية في ناحية الراشدية يوم ٤ / ٧ / ٢٠٠٤ وبحضور (٢٥٠) عدادا واصبحت الملاكات جاهزة لعملية الحصر والترقيم ولقد قامت بهذه العملية وزارة البلديات والاشغال وتمت تهيئة الخرائط الرقمية وتوزيعها على المحافظات. من جانبها قامت امانة بغداد بتثبيت الارقام الجديدة وغير المتوفرة في بعض الدور والمحلات وعملية الحصر والترقيم تتطلب عملاً ميدانياً لمدة (٦٠) يوماً وينفذ من قبل ملاك لا يقل تعداده عن (١٨) الف شخص مفرغين من الصباح وحتى المساء يقومون بعملية الحصر والترقيم وتبوين المعلومات بما يسمى بسجل حصر (المباني والمنشآت والاسر) وطبقاً للمنهجيات الدولية ان هناك

٦٠ مليون دولار

واشار رئيس الجهاز المركزي ان الدولة رصدت لعملية التعداد العام للسكان ٦٠ مليون دولار وقد تبدو هذه الميزانية ضخمة ولكن في اطار البنى التحتية والضعيفة لمديريات الاحصاء في المحافظات حيث ان المستلزمات كانت موجودة الا انها سرقت ودمرت بعد دخول القوات الامريكية العراق اضافة الى ان العمل الميداني كان كالسابق حشد الملاكات بدون اجور. اما الان فيجب صرف مخصصات واجور اضافة الى تأجير وسائل النقل لجميع العدادين للعمل الميداني فضلاً عن انشاء شبكات حاسبات في كل المحافظات وذلك بوجود محطات متكاملة ونسعى الى ان يكون ادخال البيانات ومعالجتها غير مركزية ليصدر الجهاز المركزي للاحصاء النتائج بفترة قياسية وضمن الخطة.

الخاصة بزراعة الطماطة مشمولة بالعدم كونها من المحاصيل الاستراتيجية وتشمل بالاسمدة والمبيدات والنايلون حيث حصة العراق كاملة هي (٤) الاف طن والحصة الكبرى لمحافظة البصرة. وبالنسبة للكاز كان سابقاً ضمن مسؤولية مديرية الزراعة ثم انتقل الى الجمعيات الفلاحية وكثرت الشكاوى ارتأت محافظة البصرة اعادتها الى مديرية الزراعة وقد وضعت آلية توزيع خاصة بحيث تصل الكمية المطلوبة (الى كل فلاح (٢) برميل (٤٠٠) لتر لكل مضخة وحسب المساحة المزروعة وتوعية التربة. والالية كما ذكرها مدير زراعة البصرة- هي عبارة عن مجموعة من اللجان قامت بالكشف الميداني على المضخات والمساحات الزراعية وفي ضوء ذلك وزعنا كويونات خاصة على المزارعين لتسلم حصصهم ومنع تسرب زيت الغاز (الكاز) للحد من عمليات التهريب.. ثم سألته (المدى) عن الاجراءات التي وصلت اليها معاملات تعويض البساتين الزراعية التي تضررت جراء الحروب فقال موضعاً:

الفلاحون والمزارعون المتضررون
فيما يخص معاملات المتضررين من الفلاحين والمزارعين واصحاب البساتين رفعت معاملاتهم الى وزارة الزراعة ومحافظة البصرة، لكن لم يصدر حتى هذا الوقت أي قرار ونحن بانتظار لجان التعويض الخاصة بالمزارعين.

احياء بسايت الحناء
واشار الى ان هناك خطة مستقبلية لاحياء مزارع الفوا المشهورة بزراعة الحناء، لكننا في الوقت الحاضر نتنظر ان تنهي مديرية الري والبرزل اعمالها الهندسية التي تنفذها في قضاء الفوا، لتبدأ عملية احياء بسايت الحناء...



لتوضيح مخاطر التفحم وتأثيرها على المحاصيل الاستراتيجية. ولغرض التأكيد على تطبيق التوجيهات الزراعية اصدرنا شهادة اسميتها (شهادة التعفير) تعتبر الباب الرئيسية لكل الخدمات الخاصة بالمديرية توزع على الفلاحين لان فيها تسهيلات لمن يقوم بالتعفير مثل توفير الكاز والمبيدات والاسمدة وبدون مثل الشهادة سوف يحرم الفلاح من تلك الخدمات والتسهيلات وصولاً الى انجاح الموسم الزراعي الشتوي ولقد وجدنا اقبالاً وحامساً من قبل الفلاحين على شهادة التعفير لكون محصول العام الماضي حدث فيه اصابات تسببت في قلة انتاج المحاصيل كالحنطة والشعير.

المحاصيل الاستراتيجية
ورداً على سؤال ل(المدى) بخصوص عدم شمول اصحاب مزارع الطماطة في سفوان والزبير وام قصر بالكاز والنايلون اوضح الدكتور علي محسن مدير زراعة البصرة:

لا بد لنا من التوضيح هنا ان الخطة الزراعية لوزارة الزراعة هي دعم المحاصيل الاستراتيجية مثل الحنطة والشعير والذرة البيضاء في مناطق الدير والمدينة. ومحاصيل الطماطة التي تزرع في مزارع الزبير وسفوان وام قصر قد اعتيرتها الوزارة محاصيل ليست استراتيجية مع ان البصرة تعتبر مصدراً رئيساً للطماطة لتغطي حاجة محافظات العراق كافة ولخصوصية محاصيل زراعة الطماطة لا بد من ان تكون مزارع الزبير وسفوان وام قصر

خطة لرفع اعداد النخيل الحا (٧) ملايين نخلة باستخدام برنامج الفسائل

واقاد ان المديرية مستمرة باتصالها مع المنظمات الدولية لزيادة اعداد النخيل، موضعاً انه نتيجة للحروب المستمرة اصبح عدد اشجار النخيل لا يتجاوز (٣) ملايين بينما كان العدد سابقاً (١٣) مليون نخلة وخطتنا لسنوات الخمس القادمة رفع العدد بعد انجاح عملية زراعة الفسائل واكثر النخيل. وفي السياق ذاته اكد مدير زراعة البصرة- لقد وضعنا خطة لمكافحة التفحم الذي يصيب المحاصيل الاستراتيجية وهي الحنطة والشعير بطريقة تعفير البذور التي سترزق في البصرة في الموسم الزراعي الشتوي الحالي ونعتمد في تعفير البذور على مبيد (لاكستين) بنسبة ١,٥ كيلو لكل طن.

القضاء على ظاهرة التفحم
ان الهدف هو القضاء على ظاهرة التفحم الذي يصيب محصول الحنطة والشعير والذرة البيضاء، لان التفحم آفة ضارة لهذا المحصول ولا يمكن معالجتها الا عن طريق عملية التعفير بمبيد لأكسين واكد ان هناك نوعين من التفحم الداخلي الذي يصيب الحبة نفسها ويحولها الى غبار اسود وهناك تفحم خارجي يصيب القشور المحيطة بالحبة وهذا يؤثر في نوعية الحبة وهو مادة سامة، لذا فان ساليو البصرة لا يتسلم البذور المصابة بالتفحم، وقد تم بهذا الخصوص عقد سلسلة من الندوات للفلاحين والمزارعين من قبل مراكز الارشاد الزراعي وعددها (٨) لقيام. بحملة توعية

البصرة تشهد زراعة الزيتون الثنائي لأول مرة

اصحاب مزارع الطماطة يطالبون بشمول محصولهم بتسوية استراتيجي من اجل توفير الدعم

البصرة / عبد الحسين الخواوي
تستعد مديرية زراعة البصرة لتنفيذ خطتها الزراعية للموسم الشتوي الحالي، الدكتور علي محسن / مدير زراعة البصرة قال ل(المدى): ان محافظة البصرة تشهد هذا العام ولأول مرة ادخال زراعة الزيتون الثنائي وهو نوعان من الزيتون.. زيتون الزيت وزيتون المائدة مشيراً الى ان زراعة الزيتون ستباشر خلال هذا الشهر.. ولم يسبق للبصرة ان ادخلت فيها زراعة الزيتون حيث تم الاتصال بالجهات المختصة لادخال مهندسين زراعيين في دورات خاصة بزراعة هذا النوع وسنبدأ بزراعة (٢٥٠٠) شتلة في منطقة الدير و(٢٥٠٠) شتلة ستم زراعتها في قضاء المدينة..

مزارع الاصهار النخيل
وعن واقع زراعة فسائل النخيل اوضح الدكتور علي محسن العرمش لقد قامت المديرية بالتعاون مع البرنامج الوطني لاكثر وتحسين النخيل بعمل مزارع لامهات النخيل في مناطق البرجسية بمساحة (١٥) دونماً قابلة للتوسع (٢٠) دونماً لعام ٢٠٠٥ و(٥٠) دونماً قابلة (٦٠) دونماً وهناك موقع ثالث تم وضع المخططات له في طريق الفوا المقابل لجزيرة ام الرصاص بمساحة (٢٩٦) دونماً اضافة الى تنفيذ برنامج اخر هو عملية توزيع فسائل النخيل على المزارعين بواقع (٦٢) فسيلة لكل فلاح موزعة على مناطق (الفوا وابي الخصب وشط العرب والدير والقرنة والمدينة).

زيادة اعداد النخيل
واقاد ان المديرية مستمرة باتصالها مع المنظمات الدولية لزيادة اعداد النخيل، موضعاً انه نتيجة للحروب المستمرة اصبح عدد اشجار النخيل لا يتجاوز (٣) ملايين بينما كان العدد سابقاً (١٣) مليون نخلة وخطتنا لسنوات الخمس القادمة رفع العدد بعد انجاح عملية زراعة الفسائل واكثر النخيل. وفي السياق ذاته اكد مدير زراعة البصرة- لقد وضعنا خطة لمكافحة التفحم الذي يصيب المحاصيل الاستراتيجية وهي الحنطة والشعير بطريقة تعفير البذور التي سترزق في البصرة في الموسم الزراعي الشتوي الحالي ونعتمد في تعفير البذور على مبيد (لاكستين) بنسبة ١,٥ كيلو لكل طن.

القضاء على ظاهرة التفحم
ان الهدف هو القضاء على ظاهرة التفحم الذي يصيب محصول الحنطة والشعير والذرة البيضاء، لان التفحم آفة ضارة لهذا المحصول ولا يمكن معالجتها الا عن طريق عملية التعفير بمبيد لأكسين واكد ان هناك نوعين من التفحم الداخلي الذي يصيب الحبة نفسها ويحولها الى غبار اسود وهناك تفحم خارجي يصيب القشور المحيطة بالحبة وهذا يؤثر في نوعية الحبة وهو مادة سامة، لذا فان ساليو البصرة لا يتسلم البذور المصابة بالتفحم، وقد تم بهذا الخصوص عقد سلسلة من الندوات للفلاحين والمزارعين من قبل مراكز الارشاد الزراعي وعددها (٨) لقيام. بحملة توعية

تشكيل مكاتب للمفتش العام لوزارة الداخلية في المحافظات

محاصرة الفساد الاداري والرشاوي في اجهزة الشرطة والداخلية في المشى



المتنفا- عدنان سمير
اذا ما حصلت مشكلة بين اثنين فان المرء يستغيث بالشرطة لتطبيق القانون والعدالة، غير ان هذا الجهاز ليس دائماً هو المثال والآنموذج في كل تعاملاته مع الناس عند ذلك يصاب المواطن بالحيرة في كيفية تجاوز المشكلة مع ادوات تنفيذ القانون.

لذلك قامت وزارة الداخلية بفتح مكاتب او مديريات للشؤون الداخلية المرتبطة بادارة المفتش العام. وقد فتحت في محافظة المثنى احدى المديريات قبل بضعة اشهر واجهها الاساس مكافحة الفساد الاداري ومراقبة عمل الشرطة. وهذه المديرية فتحت لها مكاتب في مراكز الاقضية والدوائر الرئيسية التابعة للداخلية.

مخالفات لا يمكن حصرها
الرائد مدير الشؤون الداخلية في المثنى الذي رفض الكشف عن اسمه اوضح ل(المدى) انه وجد عدداً هائلاً من المخالفات كالرشوة واستغلال المنصب الوظيفي الذي يخل بسير العدالة.

وشكل فريق عمل لمتابعة هذه المخالفات واجراء التحقيقات القانونية الاصولية لاحقا الحق. وقد استطعنا الحد من هذه

الظاهرة والعمل في الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد. واذفان لقد اثبتنا عدداً من المخالفات لضباط ومنتسبين واحالتهم الى المحاكم من خلال تكثيف العمل في المديريات التخصصية كالمرور والجنسية والدفاع المدني والحدود والشرطة المحلية.

وخلال الشهور المنصرمة تم التشديد على قضايا سيارات (المنفست) المزورة والسيارات المعاطلة مع مسير الارتال الامريكية حيث يقوم البعض بجلد مستمسكات مزورة كوكيل لاجد الشركات خارج القطر. وقد مسكنا ست معاملات مزورة. واطارة الى ان مدير السفر والجنسية اساء عملية صرف الجوازات ولم يلتزم بضوابط اللجنة التي شكلت لهذا الغرض وقد اوقفنا صرف الجوازات حين نصب حاسبات لتنظيم العمل وهي شروط مركزية خالفها مدير الجنسية ما ادى الى اجراء تحقيق معه ونقله الى بغداد.

شكاوى المواطنين
وقال ان الدائرة لا تتابع عمل دوائر الداخلية فحسب وانما اية شكوى تقدم اليها من المواطنين فقد تم